

DOI: 10.54240/2318-015-001-022

ترجمة مقال لمiriam هوكستر بعنوان:

النظام الضريبي للجماعات الحرفية في الجزائر خلال العهد العثماني.

Translation of an article by Miriam Hoexter titled:

The Tax System of Craft Guilds in Algeria during the Ottoman Era.

اسم ولقب المؤلف المرسل: فؤاد عزوز- Fouad Azzouz صص 469- 491

الدرجة والعنوان المهني: أستاذ محاضر ب- جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2- الجزائر

البريد الإلكتروني: F.azzouz@univ-setif2.dz

تاريخ الاستقبال: 2024/12/06.. تاريخ المراجعة: 2025/01/10.. تاريخ القبول: 2025/04/30.

الملخص: يتناول مقال الكاتبة Miriam هوكستر بعنوان "فرض الضرائب على الجماعات الحرفية في الجزائر خلال العهد العثماني" النظام الضريبي الذي طبق على الفئات الحرفية في الجزائر خلال الحقبة العثمانية، ابتداء من القرن السابع عشر ميلادي إلى غاية الاحتلال الفرنسي للجزائر، مسلطا الضوء على دور الحرفيين كجزء أساسي من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمدينة. كما توضح الدراسة أن النظام الضريبي كان مخصصا لدعم الإدارة العثمانية ومؤسساتها، حيث فرضت ضرائب متنوعة على الحرفيين وفقا لنشاطهم ومواردهم.

تمت الإشارة إلى أن الضرائب لم تكن موحدة، بل اعتمدت على طبيعة الحرفة، مستوى الإنتاج، وقوة الأمين الذي كان يمثل الحرفيين عند الإدارة العثمانية، حيث لعب الأمناء دورا محوريا في الوساطة بين الحرفيين والسلطة العثمانية في مدينة الجزائر، كما يعرض المقال تأثير الضرائب على استقرار الحرفيين، إذ كانت تُشكل في بعض الأحيان عبئا كبيرا يهدد استمرارية بعض الحرف. كما سلطت الباحثة الضوء على المصادر الأجنبية التي وثقت هذه الضرائب، سنحاول ترجمة هذا المقال اعتمادا على رؤية الآخر المستشرق لأنظمة الإدارية والاقتصادية السائدة في الجزائر خلال المرحلة العثمانية.

الكلمات المفتاحية: الحرف، الحرفيون، الإدارة العثمانية، مدينة الجزائر، قسنطينة، الضرائب، الأمين، الاستشراق، النظام الاقتصادي، المصادر الأجنبية.

Abstract: The article by Miriam Hoexter, titled "*Taxation of Craft Guilds in Algiers during the Turkish Era*," examines the tax system applied to craftsmen in Algeria during the Ottoman period, from the 17th century until the French occupation. The study highlights the role of craftsmen as a fundamental part of the city's economic and social structure. It explains that the taxation system was designed to support Ottoman administration and its institutions, with various taxes imposed on craftsmen based on their activities and resources.

The article points out that the taxes were not standardized but varied according to the type of craft, production levels, and the influence of the *amin* (guild leader) representing the craftsmen before the Ottoman administration. The *amin* played a pivotal role as a mediator between the craftsmen and the authorities in Algiers. The article also explores the impact of taxes on the stability of craftsmen, noting that they sometimes constituted a significant burden threatening the continuity of certain trades. Miriam Hoexter sheds light on foreign sources documenting these taxes, reflecting the Orientalist perspective on Algeria's Ottoman administrative and economic systems.

Keywords: Crafts, craftsmen, Ottoman administration, Algiers, Constantine, taxes, guild leader, Orientalism, economic system, foreign sources.

المقدمة: تعد مدينتي الجزائر وقسنطينة في العهد العثماني من أبرز المراكز الاقتصادية والاجتماعية التي شهدت تطورا ملحوظا في مجالات متنوعة، حيث كانتا تشكل نقطة تلاقٍ بين العديد من الأنشطة التجارية والحرفية التي تساهم بشكل كبير في الحياة اليومية. وقد ساهم الحرفيون في تكوين النسيج الاجتماعي لهذه المدينة بشكل محوري، إذ أصبحوا جزء لا يتجزأ من استقرارها الاقتصادي والاجتماعي، تتنوع هذه الحرف بين الصناعات التقليدية كالنسيج والخزف، والحدادة، بالإضافة إلى الحرف اليدوية مثل صناعة الأسلحة والخشب، مما أضفى على المدينتين طابعا مميزا يعكس تاريخا طويلا من التطور في هذه المجالات.

لم تقتصر أهمية الحرفيين على الجانب الاقتصادي فحسب، بل كان لهم أيضا دور اجتماعي مميز، إذ كان الحرفيون يمثلون فئات اجتماعية متعددة، بداية من السكان المحليين إلى الوافدين من مختلف المناطق، لقد استمر هذا النشاط الحرفي بشكل مستمر منذ نهاية القرن السابع عشر، وهو ما يدل على استمرارية الدور الذي لعبه هؤلاء الحرفيون في الحركة الاقتصادية لمدينتي الجزائر وقسنطينة. ولكن مع تطور الحكم العثماني، لم تقتصر علاقة

السلطة بالحرفيين على التبادل الاقتصادي فقط، بل امتد الأمر إلى فرض نظام ضريبي معقد كان له تأثير بالغ على الحرفيين.

يُظهر هذا النظام الضريبي كيف كانت السلطة العثمانية تسعى إلى تنظيم النشاط الحرفي من خلال فرض ضرائب متفاوتة حسب نوع الحرفة وحجم العمل، ما يعكس مدى تأثير السياسة الاقتصادية العثمانية على فئات المجتمع الجزائري. بالإضافة إلى ذلك، يمكن ملاحظة أن هذا النظام لم يكن منفصلاً عن التنظيم الاجتماعي في المدينة، بل كان جزءاً من هيكل السلطة التي عملت على تحصيل مواردها المالية من خلال الحرفيين، الذين كانوا يعتبرون مصدراً أساسياً لهذه الموارد.

تروم إشكالية هذه الدراسة في فهم هيكلية النظام الضريبي العثماني في الجزائر من خلال الكتابات الأجنبية، واخترتنا دراسة مريام هوكستر كنموذج أساس لهذا المقال من خلال محاولتها لتحليل مختلف الضرائب العثمانية على الجماعات الحرفية في مدينة الجزائر. وللإحاطة بهذا الموضوع قمنا بطرح العديد من التساؤلات: كيف كان هذا النظام يؤثر على استقرار هذه الجماعات ودور النقابات الحرفية في التفاوض مع السلطة؟ وما هي الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهذه الضرائب على الحرفيين، لا سيما على مستوى التنوع المهني والاجتماعي في المدينة؟

يهدف هذا البحث إلى إبراز رؤية الآخر الأجنبي للسياسة العثمانية في الجزائر من خلال النظام الضرائبي على مختلف النشاطات الحرفية ومدى تأثيره على الحرفيين في الجزائر وقسنطينة خلال هذه المرحلة، مع التركيز على دور أمناء المجموعات الحرفية في هذا النظام، كما يسعى إلى فهم العلاقة بين الحرفيين والسلطة العثمانية وكيفية تأثير ذلك على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مدينتي الجزائر وقسنطينة، ويهدف البحث أيضاً إلى تسليط الضوء على التنوع المهني والاجتماعي داخل المدينتين وتحليل العلاقة بين مختلف الجماعات الحرفية مثل: المسلمين، اليهود، والبرانيين.

سنعتمد في هذا البحث على المنهج التحليلي والوصفي، مستندين إلى المصادر التاريخية الأجنبية والوثائق العثمانية التي تناولت الحياة الاقتصادية في الجزائر في تلك الفترة، والتي اعتمدت عليها الباحثة مريام هوكستر. سيتم تحليل هذه الوثائق بشكل نقدي، مع مقارنة

البيانات المتعلقة بالجماعات الحرفية في الجزائر بتلك الموجودة في بعض المدن الجزائرية الأخرى مثل: قسنطينة. كما سيتم استخدام منهج المقارنة لدراسة التأثيرات المختلفة للضرائب على الحرفيين ضمن جماعات اجتماعية متنوعة.

1- تقديم: تمتد مرحلة الدراسة من أواخر القرن السابع عشر حتى احتلال الجزائر من قبل فرنسا. وقد ركزت مصادرها في المقام الأول على قائمة الحرفيين في مدينة الجزائر، وهي المدينة التي تشكل المحور الأساسي لهذه الدراسة.

أما بالنسبة للمدن الجزائرية الأخرى، مثل قسنطينة، فإن المعلومات المتوفرة عن الحرفيين فيها قليلة جداً، مما يجعلها ذات دور محدود في هذه الدراسة، حيث تُستخدم أساساً كعنصر للمقارنة.

عملية المقارنة بين الجماعات الحرفية¹ في مدينة الجزائر ستركز على الفئات التي تعتبر أقامتها دائمة من مسلمي المدينة، إلى جانب مجموعتين أخريين من ساكنة المدينة الذين اهتموا حرفاً متنوعة، وهي:

أ- المجموعة اليهودية في الجزائر: تألفت هذه المجموعة من المنتمين إلى منظمة مشتركة تدار من قبل زعيم يعرف باسم "المقدم اليهودي".

ب- جماعات البرانية: هؤلاء هم العمال الوافدون الذين قدموا إلى المدينة بحثاً عن فرص عمل مؤقتة. وقد تم تصنيفهم إلى 06 فئات بناءً على مناطقهم الأصلية، وهي: المزابيون، البساكرة، الجواجلة، الأغواطيون، قبيلة مزيتة (برج بوعرييج)، الزنوج الأحرار.

كل مجموعة من هؤلاء الحرفيين كانت تمارس حرفة أو عدة حرف معينة احتكرت من قبلها. وكان لكل جماعة قائد يُعرف باسم "الأمين"، بينما كان قائد الجماعات الحرفية للزنوج الأحرار يُسمى "قايد العبيد"².

1 - شملت دراسة الباحثة على كل الفئات الحرفية المسلمة بالإضافة إلى المجموعات الدينية الأخرى على غرار اليهود.

2 - كان يطلق على أمين جماعة الزنوج عدة تسميات اسم قايد الوصفان أو شيخ العبيد فضلاً عن قايد العبيد، قدر عددهم بـ 1808 ب ثلاثة آلاف وخمسمائة فرد في مدينة الجزائر، محمد دلباز - الحياة السياسية والعسكرية والاقتصادية في الجزائر أواخر العهد العثماني على ضوء دفتر التشريعات - أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث - جامعة جيلالي اليابس - سيدي بلعباس - الجزائر - 2015 - ص 31.

نظرا لأن الجماعة اليهودية لم تكن جزءا من هذه الجماعات الحرفية، فإن دراستها يجب أن تتم بشكل منفصل، كونها تختلف في هيكلها ووظائفها عن باقي الجماعات. في هذه الدراسة، اعتمدنا على ثلاثة أصناف رئيسية من المصادر التاريخية: أ- كتب الرحالة والقناصل الأجانب: وهي المؤلفات التي كتبها الرحالة والقناصل الذين أقاموا في الجزائر خلال الفترة التي تغطيها الدراسة، وقد قدمت هذه الأعمال وصفا مفصلا للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

ب- سجلات السلطة العثمانية في الجزائر (دفتر التشرifications) : وتشمل دفاتر رسمية تُعرف بـ"التشرifications"¹، والتي تحتوي على بيانات إدارية ومالية تخص التنظيمات العثمانية في المدينة. ت- الوثائق والمنشورات الرسمية للسنوات الأولى من الاحتلال الفرنسي للجزائر: وهي المصادر التي وُضعت في بداية الاحتلال، والتي تقدم رؤية إدارية حول التحولات التي شهدتها الجزائر في تلك الفترة.

رغم أهمية هذه المصادر، لم يوفر أي منها وصفا شاملا أو دقيقا لنظام الضرائب المفروضة على المحلات التجارية أو الحرفيين في مدينة الجزائر، ما يترك فجوة معرفية في فهم البنية الاقتصادية بشكل كامل.

تباينت المعلومات المستخلصة من هذه المصادر في كثير من الأحيان، حيث ظهرت متناقضة أحيانا وغامضة أو غير مكتملة أحيانا أخرى. ومع ذلك، فإن تحليل هذه المصادر بطريقة منهجية ونقدية يمثل السبيل الوحيد الذي يمكن أن يقودنا إلى استنتاجات أقرب إلى الشمولية والفهم. نأمل أن يساهم هذا التحليل في بناء صورة أكثر وضوحا ودقة للموضوع محل الدراسة، على الرغم من التحديات التي تفرضها طبيعة المصادر المتوفرة.

2- النظام الضريبي: بداية سنقوم بدراسة مختلف أنواع الضرائب التي فُرضت على المحلات الحرفية بمدينة الجزائر، مستنديين في ذلك إلى منشور صادر عن وزارة الحربية عام 1837، الذي يسلط الضوء على الضرائب المفروضة على الأفراد. وقد تم فرض هذه الضرائب على

1- يحتوي دفتر التشرifications على العديد من الوثائق الهامة التي تعود إلى العهد العثماني متضمنا الكثير من الوقائع التاريخية، فهو مرتبط بمختلف الضرائب منها العشور واللزمة والغرامة والزكاة والجزية على اليهود وحتى غنائم الجهاد البحري، أنظر: محمد دلباز- المرجع السابق - ص03.

المسلمين من قبل ممثلي الإدارة المحلية، مثل شيخ البلد¹ أو الحاكم أو القياد أو أمين الجماعة. أما على اليهود والزنج فقد كانت تفرض عبر ممثلي طوائفهم، مثل "مقدم اليهود" بالنسبة لليهود، و"قايد الوصفان" بالنسبة للزنج. هذه الضرائب كانت تُعرف أحيانا بـ "ملوك اليهود" أو "ملوك الزنج"، في إشارة إلى النظام الإداري الذي أشرف على جمعها.

أما فيما يخص الجماعات الحرفية، فقد شملت الضرائب التي يدفعها أصحاب تلك الحرف جزءا مرتبطا بشخصهم، ولكن الجزء الأكبر كان يعتمد على طبيعة الصفقات والمهن التي يمارسونها. هذه الضرائب كانت تُحدد وفقا لنشاطات كل حرفة على حدة، مما يتطلب مراعاة الصناعات ومختلف القطاعات الاقتصادية التي انخرط فيها الحرفيون.

ونتيجة لذلك، يتضح أن النظام الضريبي لم يكن موحدا أو ثابتا، بل كان يعكس تباينات اجتماعية واقتصادية واسعة بين المجموعات المختلفة في المدينة، مما يعكس تعقيد العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في مدينة الجزائر خلال تلك الفترة.

1.2- **الضرائب على الجماعات الحرفية:** كانت الحرف في مدينة الجزائر تتألف من جميع الأفراد المنتمين إلى قبائل معينة حصلت على امتياز ممارسة بعض الحرف بشكل حصري. وقد فُرضت الضرائب على الحرف ككل، مع تحديد قيمتها حسب نوع الحرفة وعدد الأفراد المنتمين إليها وبالتالي تراوحت تلك الضرائب من بوجو واحد إلى ثلاثة بوجوات² لكل شخص، كما تضمنت مبالغ إضافية تُفرض على المتاجر وكل المحلات المرتبطة بهذه الحرف.

خضعت للضرائب، التي كان يُشرف على تحصيلها "أمين الجماعات الحرفية"³، الذي كان مسؤولا عن جمع الضرائب المفروضة على الأفراد والمتاجر نيابة عن السلطة المركزية. وقد

1- من خلال قانون أسواق مدينة الجزائر تناول بعض المهام والوظائف لشيخ البلد الذي يعتبر من موظف محلي يشرف على أمناء الجماعات المهنية ومختلف الطوائف السكانية فهو يتصل بأمناء هذه الجماعات الحرفية للتعرف على مشاكلهم وتلبية حاجياتهم عند الضرورة وكان يستلم من هؤلاء الضرائب والرسوم ليودعها للخزينة العامة للبايلاك كل شهرين بالتالي يصبح عمل شيخ البلد هو الوساطة بين الجماعات الحرفية من جهة والسلطة التركية من جهة أخرى. أنظر: حنفي هلايلي-أوراق من تاريخ الجزائر في العهد العثماني-ط1- دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع - الجزائر - 2008 - ص63.

2- من النقود والعملات التي كانت متداولة في الجزائر خلال العهد العثماني. أنظر: لمنور مروش- دراسات عن الجزائر في العهد العثماني- ج1- دار القصبة- الجزائر - 2009 - ص42.

3- تشير الباحثة في دراستها إلى وظيفة أمين كل جماعة، حيث شمل دوره في أنه المكلف بجباية الضريبة لجماعته الذي يقوم بدوره بتسليمها مباشرة لشيخ البلد، هذا الأخير يحولها إلى خزينة البايلك، ومن بين العائلات التي ورثت هذه المهنة نجد عائلة عبد الله ابن

شملت الضرائب مجموعة متنوعة من المهن، مثل: الصباغين، الدالين، الحمّالين، صانعي الفحم، الحدادين، تجار التبغ، الخبازين، باعة الحرير، وأصحاب الموازين العامة. وقد تم رفع الضرائب أيضا على أصحاب المتاجر أو الحرفيين بحسب نشاطهم الاقتصادي.

كما كانت هناك ضرائب مفروضة على الحرفيين يمكن تشبيهها بضرائب الدخل الشخصي، بينما تتقاطع مع مفهوم الجزية المفروضة على غير المسلمين في الدولة الإسلامية. ومع ذلك، لا توجد إشارات واضحة في مؤلفات الرحالة أو سجلات السلطة العثمانية على فرض مثل هذه الضرائب على المسلمين في مدينة الجزائر تحديدا.

لقد أشارت بعض السجلات العثمانية إلى هذه الضرائب باستخدام تسميات أخرى مثل: "ضريبة الالتزام" أو "الاقتطاع الممنوح لشيخ البلد"، ونستطيع أن نستشف من خلاله أنه نظام ضريبي خاص كان يُطبق على الحرف والجماعات في المدينة، لذلك كان يدون في سجلات خاصة.

ومع ذلك تُظهر هذه المعطيات أن النظام الضريبي في مدينة الجزائر كان معقدا، حيث اعتمد على توزيع المهام بين الهيئات المحلية والجماعات الحرفية، مع توظيف الضرائب كسيولة مالية لدعم الهيكل الإداري والاقتصادي للمدينة.

يقدم المؤرخ فونتور دو بارادي **Venture de Paradise** وصفا أكثر وضوحا لطبيعة هذه الضريبة، مشيرا إلى أنها كانت تُفرض على المتاجر والحرف فقط، دون أن تشمل المنازل. في هذا السياق، يذكر أن: "...المدينة التي كانت تدفع 200 بياستر أسبوعيا عبر شيخ البلد، مما يُظهر أن هذه الضريبة كانت أشبه بإيراد جماعي تُحصله السلطة المحلية من الأنشطة التجارية والحرفية في المدينة، أما العامة فلا يدفعون شيئا..."¹.

وكخلاصة لما سبق ذكره: فإن التحليل الدقيق للنظام الضريبي في مدينة الجزائر، وجب تحييد فكرة وجود نظام ضريبي عام مفروض على المسلمين كأفراد، والتركيز بدلا من ذلك على

الشوهد صاحب مخطوط قانون أسواق مدينة الجزائر، والتي شغلت كثيرا منصب أمين الأمان في مدينة الجزائر خلال القرن السابع عشر، وذكر ذلك عبد الله ابن الشوهد في مخطوطه. أنظر: عبد الله ابن الشوهد- قانون أسواق مدينة الجزائر 1695- 1705- تحقيق ناصر الدين سعيدوني- دار الغرب الإسلامي- بيروت- 2006- ص 62.

1- Miriam Hoexter- Taxation des corporations professionnelles d'alger à l'époque turque, Revue Des mondes et Méditerranée – 1983 – P 24.

مختلف الضرائب المتعلقة بالجماعات الحرفية، والتي أشرف عليها شيخ البلد، وبالتالي هذا النوع من الضرائب وُصف بأنه مرتفع نسبياً، تكشف عن تنوع في المصادر التي ركزت على مختلف عمليات الجباية المفروضة على الحرفيين وهي:

- مصادر ركزت على الضريبة المفروضة من قبل شيخ البلد؛ وتشمل حتما المتاجر والحرف الأخرى كجزء من إيرادات المدينة.

- مصادر ركزت على الضريبة المفروضة من قبل الأمن؛ وهي ضريبة داخلية تفرض على كل جماعة حرفية، يجمعها أمين الحرفة لصالح تنظيمها الداخلي أو لتلبية متطلبات إضافية.

- مصادر ركزت على كلا النوعين من الضرائب: تجمع هذه المصادر بين النوعين، مما يتيح رؤية شاملة للنظام الضريبي المطبق على الحرفيين في المدينة.

ففي النوع الأول من المصادر وجدنا المؤرخ فونتور دو بارادي الذي أقام بالجزائر في النصف الثاني من القرن الـ 18م، وحمدان بن عثمان خوجة وهو أصيل مدينة الجزائر عاش المرحلة الأخيرة من الحكم التركي للجزائر وبداية الاحتلال الفرنسي، ووليام شالر القنصل العام الأمريكي بالجزائر مع بداية القرن التاسع عشر.

المصادر التي تناولت النوع الثاني من الضرائب هي محاضر اللجنتين الإفريقيتين، اللتين كلفتهما السلطات الفرنسية بجمع المعلومات عن الجزائر. وقد أشارت التقارير إلى السياسة المتبعة في مختلف مجالات الإدارة بالجزائر، وخلصت إلى أن الجماعات الحرفية كانت تدفع الضريبة سنوياً، وقد فُرضت تلك الضرائب بشكل جماعي على كل جماعة حرفية، حيث قام أمين كل فئة بتقسيم أعبائها بين أعضائها.

تم الإشارة كذلك إلى نوعي الضرائب في العديد من المصادر، بما في ذلك تقارير الموظفين الفرنسيين. على سبيل المثال: التقرير المدني الذي أُرُخ في 12 جانفي 1831، والذي أعتبر من بين الضرائب التي كانت مفروضة خلال الفترة العثمانية، ضرائب على الحرفيين والمتاجر.

كما حاول اثنان من الممثلين الأجانب في مدينة الجزائر إعداد قائمة بالعائدات التي كانت تحت إدارة السلطة العثمانية في الجزائر، في قائمة "لوجي دوتاسي" (Laugier de Tassy)¹

1- لوجي دوتاسي: اسمه الكامل لوجي جاك فيليب دوتاسي وهو قنصل فرنسي في الجزائر، لم تشر إليه المصادر التاريخية كثيراً، شغل منصب بالقنصلية الفرنسية في مدينة الجزائر، ما بين جويلية 1717 إلى غاية 1718. أنظر ورده جيلالي زروقي وخالد بلعربي-

التي أُعدت في بداية القرن الثامن عشر، تم تضمين ضرائب مدينة الجزائر، التي يُحتمل أن تكون قد فُرضت من قبل شيخ البلد. كما ضمت القائمة ضريبة المتاجر من جهة ومزارع الدايات من جهة أخرى.

وفي قائمة "فون راهيبندر Von Rehbinders" التي أُعدت في نهاية القرن الثامن عشر، تم تضمين الضرائب المفروضة في مدينة الجزائر والتي كانت تحت إشراف شيخ البلد. كما أشار تقرير "دي بيسوندار de Besonders" إلى نفس النوع من الضرائب، مع ذكر لمؤلفين آخرين مثل "فون مهران هاندوركن Von Mehreren Handwerkern" و"ياش فون دونبيساكريس Von den Pisacris" و"موسابيس زو اونتيشتاند ستيوار Steuer Mosabis".

تم الإشارة إلى نوعي الضرائب في دفتر التشرifications في مقدمته، حيث تم الحديث عن الضرائب المفروضة من قبل شيخ البلد على الأشخاص الحرفيين. أما الجزء الثاني من السجل، فقد تضمن قائمة بالضرائب المفروضة على الخزينة في محرم 1103 هجري (سبتمبر وأكتوبر 1691 ميلادي)، بالإضافة إلى الضرائب التي كانت مفروضة من قبل الأمين.

كما تشهد دفاتر التشرifications أو عائدات السلطة العثمانية، التي تعود إلى النصف الثاني من القرن السابع عشر وحتى الاحتلال الفرنسي، على وجود نوعين من الضرائب إلى جانب الضرائب التي كان يفرضها شيخ البلد، نجد أيضا المدفوعات السنوية للضرائب من قبل أفراد بعض الجماعات الحرفية، والتي كانت تتم من خلال الأمين الخاص بكل جماعة.

يمكننا إذن أن نخلص إلى أنه في مدينة الجزائر كان هناك نوعان من الضرائب التي طالت الأشخاص الحرفيين. السؤال المهم الذي يطرح نفسه هو ما إذا كان أعضاء نفس الجماعة الحرفية قد خضعوا لهذين النوعين من الضرائب، أو إذا كانوا خاضعين لنوع واحد فقط؟

يمكن الإجابة على هذا التساؤل من خلال فحص سجلات المدفوعات لكل من النوعين من الضرائب، فتظهر مدفوعات شيخ البلد¹ إلى سجلات خزينة الإدارة العثمانية تحت عنوان "الإقطاع أو الالتزام"، وهي تشير إلى سلطة الإقطاع الممنوحة لشيخ البلد ومختلف الضرائب المفروضة على الحرف في الجزائر. أما مدفوعات الأمين، فيتم تسجيلها تحت عنوان مشابه، مثل "أمين الدباغين" أو "مقاطعي"، وهو يشير أيضا إلى نفس النوع من الضريبة.

تتعلق هذه الضرائب بنظام "الالتزام"²، الذي كان هو النظام المعتاد لتحصيل الضرائب في الجزائر خلال الحكم العثماني. كان هذا النظام يمنح لصاحبه حقوقا واسعة، بما في ذلك حقوق الجمركة، وضرائب على الفحم والجلود، بالإضافة إلى تحصيل الأموال لصالح بيت المال من خلال القوائم الذي كان يشرف على جمع هذه الضرائب

فرض الضرائب في الحالة المطروحة لا يعد إذا انحرافا في النظام الضريبي، بل من الصعب التسليم بوجود نوعين مختلفين من الضرائب المفروضة على نفس جماعة الأشخاص الحرفيين بالنظر إلى الطريقة التي تم بها سداد الضريبتين. بناء على ذلك، يمكن الاستنتاج أنه بالإضافة إلى بعض الضمانات أو التأكيدات المتوافرة، فإنه لا يتطلب الأمر وجود نوعين من الضرائب، بل نوعا واحدا فقط.

كانت ضرائب الحرفيين تُفرض مرة من قبل شيخ البلد ومرة أخرى من قبل أمين الجماعة، أو بعبارة أخرى كانت الضرائب المفروضة على الحرفيين تُدفع إلى شيخ البلد، بينما كانت ضرائب الحرف الأخرى تُدفع إلى أمين الجماعات. وبالتالي، قد تجد أن بعض الجماعات الحرفية دفعت ضعف الضريبة نظرا لتعدد الجهات التي كانت تحصل على هذه الضرائب.

1- عرفت دفتر التشريعات مهام شيخ البلد كما يلي: "إنه مكلف بمراقبة الحرف الصناعية كالخياطين و الحاكة و المقفولوجية والإسكافيين... ويقوم شيخ البد بجباية الضرائب المستحقة على الجماعات و يقدمها الى الخزينة مرة كل شهرين، و له لهذا الغرض سجل بيد خوجة و يقطع شيخ البلد راتبه من ذلك. أنظر: عائشة غطاس - الحرف و الحرفيون بمدينة الجزائر 1700 – 1830 - ط 1 - المكتبة الوطنية الجزائرية – الجزائر – 2007 – ص 178.

2- الإقطاع أو الالتزام: وتعني قيام المتعهد بتقديم مصادر الدخل إلى السلطة العثمانية مقابل مبالغ مالية مقنطرة، بحيث يدفعها الملزم بتعهد مقدم للسلطة. أنظر فارس زاهر- تنوع الضرائب وتنظيماتها في عهد الدولة العثمانية وتأثيراتها الاقتصادية- مجلة الحضارة الإسلامية- المجلد 20- العدد 1- الجزائر- 2019- ص 380.

أما في مدينة قسنطينة فكان نظام الضرائب مشابها لما كان معمولاً به في مدينة الجزائر، حيث كانت الضرائب تُفرض من خلال اختيار قائد الدار أو مسؤول الجماعة، وهو ما طُبّق على عدد من الجماعات الحرفية. أما بالنسبة للبقيّة، فكانت الضرائب تُفرض مباشرة من قبل الأمّين لصالح الخزينة.

في المصطلحات الضريبية العثمانية بالجزائر، كان يتم الإشارة إلى الضرائب التي تمس الأشخاص الحرفيين بمصطلحات خاصة، حيث أنه من بين الألفاظ المستخدمة للإشارة إلى الضريبة بشكل عام كانت: اللزّمة، الغرامة¹، الخراج، وفي قسنطينة كان يُستخدم مصطلح الدّرب للإشارة إلى مختلف الضرائب المفروضة على التجار وأصحاب الحرف.

2.2 فرض الضرائب عن طريق الأمّناء: في دفاتر وسجلات البايلك (التشريفات)، كان الأمّناء يُعتبرون ملتزمين أحراراً يخضعون لنظام ضريبي خاص يرتبط بجماعتهم الحرفية. ومن بين هذه الجماعات نجد أمّين الدباغين، دلال باب عزون، دلال بسكرة²، البقالين، البحارة في فندق جاعلولة، بائعي الزيت (الزياتين)، الصيادين، الحواتين، والبلاغجية³، تشير قوائم الأمّناء المذكورين في التشريفات إلى وجود اثنين وعشرين اسماً، وهي قائمة طويلة ومتنوعة.

الاختلاف في عدد الأمّناء الواردين بين التشريفات ودفاتر البايلك يعكس التغيرات التي طرأت على نظام فرض الضرائب في الجزائر. ويبدو أن تلك التعديلات ارتبطت بتطور النشاطات الاقتصادية، وبتغير طبيعة المهام التي يؤديها الأمّناء.

تشير قائمة التشريفات إلى الضرائب المفروضة في شهر محرم 1103 هـ (سبتمبر وأكتوبر 1691م). إلى جانب الأمّناء نجد شيخ البلد، حيث فرض الأخير ضريبة سنوية تساوي مجموع

1 - تشير المؤرخة عائشة غطاس المختصة في موضوع الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر خلال الحقبة العثمانية، أن ضريبة الغرامة خصت اثنان وعشرين جماعة لكن المصدر لا يوضح كيفية تحديد كل حصة، و من بين الجماعات التي دفعت "ضريبة الغرامة" هي 34 مجموعة منها: جماعة الدلائل، وجماعة الكواشين، والحدادين، الدباغين، الخياطين، الجلّابين، الفحامين، الصباينة، الحلواجية، الصباغين، العطارين، الحفافين، أنظر عائشة غطاس- المرجع السابق- ص 182.

2 - تذكر عائشة غطاس أنهم وفدوا إلى مدينة الجزائر أواخر القرن السادس عشر و غدوا يشكلون جماعة على غرار الجماعات الأخرى، و أضافت أن أهمهم احتكر النقل البحري و الباقي اشتغلوا حمالة و كان لهم 03 أمّناء دائمون واحد مقره البحرية و الأخران مقرهما المدينة. عائشة غطاس - المرجع نفسه - ص 28.

3 - ورد مصطلح البولغاسيان والبلاغجية والمقصود هنا أمّين جماعة صناع السجاد أو أمّين جماعة مصنعي النعال. أنظر:

Miriam Hoexter – Op.cit – P35.

الضرائب التي فرضها الأمناء على الخياطين، الحدادين، الطرازين، وأمين الصباغين¹. هذا يعكس توازنا بين سلطة شيخ البلد ودور الأمناء في توزيع الأعباء الضريبية.

تشير سجلات البايلك التي وثقت الفترة الممتدة بين القرن الثامن عشر إلى الاحتلال الفرنسي إلى أن المدفوعات السنوية لشيخ البلد بلغت 52,472.16 فرنك مع نهاية هذه الفترة، وهو مبلغ مرتفع للغاية مقارنة بما يدفعه الأمناء. على سبيل المثال، أمين الصيادين، الذي يتحمل أعلى ضريبة بين الحرفيين، كان يدفع 372 فرنكا سنويا.

يتضح من ذلك أن الضرائب المفروضة عام 1691م كانت تُحصل بشكل صارم من الأمناء الذين يُشرفون على الحرفيين. ولكن بعد 50 عاما، أصبحت هذه الضرائب تُدار وفق قوانين تُخضع السلطة لشيخ البلد، مما يعكس تحولا في هيكلية الجباية الاقتصادية لصالحه. إضافة إلى ذلك، تشير الوثائق إلى وجود استثناءات في تحصيل الضرائب، حيث تضمنت أخطاء في التوثيق خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر، ما يجعل من الصعب تحديد التاريخ الدقيق لهذا التغيير أو الظروف التي أدت إليه. ومع ذلك تسلط الوثائق الضوء على حالة واحدة واضحة: ففي النصف الأول من القرن الثامن عشر²، وتحديدًا عام 1236هـ (1820-1821)، تم إلغاء الضريبة المفروضة على الصيادين. اعتبارًا من هذا التاريخ، أصبح أمين الصيادين خاضعًا مباشرة لسلطة شيخ البلد، وهو ما يشير إلى أن التغيير تم عبر مراحل. زار لوجي دوتاسي الجزائر في بداية القرن الثامن عشر وكان شاهدا على بداية تحول سلطة الأمناء إلى شيخ البلد، وبالتالي لاحظ وجود نوعين من عملية جباية الضرائب، وتشير مرحلة النصف الثاني من القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر إلى انتقالية في نظام الجباية.

1 - فيدينا دفتر التشرifications بمبلغ ضريبي قدمه أمناء الجماعات الحرفية في محرم عام 1103هـ الموافق لآخر سبتمبر. أوائل أكتوبر 1692م إلى خزينة الدولة عرفت هذه الضريبة بضريبة البشماق أو الحذاء على خلاف الضرائب الأخرى التي لم تعرف بأية تسمية. شملت ضريبة البشماق الصناعات والحرف التالية: صناعة الشاشية والخياطة والطرز وصناعة الفوطة والعطارة والحدادة والتجارة والحلاقة والصباغة والدباغة والجقماقجية وبيع التبن والأسماك وصناعة الفخار. عائشة غطاس- المرجع السابق- ص 176-177.

2 - الكاتبة دونت التاريخ بأنه النصف الأول من القرن الثامن عشر، لكن تم تصحيحه بعد ذلك فالمقصود هنا سجلات الربع الأول من القرن التاسع عشر.



جامعة وهران
Université
Oran
أحمد بن بلة



ففي المرحلة نفسها، عرفت كذلك وجود فونتور دو بارادي، ويليام شالر، وحمدان خوجة في الجزائر، وهي الفترة التي شهدت تراجعاً كبيراً في سلطة الأمن الجبائية، انطباعات تلك الشخصيات أكدت أن الضرائب أصبحت تُفرض على الجماعات الحرفية من خلال وسيط واحد هو شيخ البلد، ما عكس تحولا واضحا في السياق الإداري والمالي، هذا التغيير يعكس ادماج سلطة الأمن في إطار أوسع لسلطة شيخ البلد، مما يعزز السيطرة المركزية على عملية الجباية.

3.2 متوسط ضريبة شيخ البلد: كما رأينا سابقاً، تولى شيخ البلد في مدينة الجزائر، وقياد الدار في قسنطينة، إدارة شؤون الجماعات، وكانا مسؤولين عن جباية الضرائب المفروضة على جميع أصحاب الحرف، باستثناء بعض الحالات المشار إليها سابقاً. في بعض الأحيان لم يتم جمع الضرائب مباشرة من شيخ البلد، بل من قبل أمناء الجماعات الذين كانوا خاضعين لسلطته.

كان الأمناء يتولون جمع الضرائب من أعضاء جماعاتهم بشكل مباشر، ثم يقومون بتسليمها إلى شيخ البلد، الذي بدوره ينقلها إلى الخزينة العامة على أساس أسبوعي أو شهري، كما في قسنطينة، هذه الآلية لم تكن مجرد عملية تنظيمية، بل أثرت بشكل كبير على تمويل نفقات الحاميات العسكرية في المدن المختلفة في تلك المرحلة.

تم تحديد الضرائب في المصادر على أساس المحلات أو المهن، وكانت الفوائد المقررة في مدينة الجزائر تتراوح بين 1 بوجو أو عدة بوجوات (حيث يعادل 1 بوجو 1.80 فرنك) في الأسبوع¹، أو 6 سنتيم فرنسي (0.30 فرنك) في الشهر. أما في قسنطينة، فكانت الضرائب تتراوح بين نصف بوجو إلى بوجو للمحل الواحد شهرياً، وفقاً لنوعية الحرفة، وبالتالي كانت الضرائب تتفاوت بناءً على طبيعة المحل أو المهنة، مما يعكس التنظيم المحلي لجباية الضرائب وتوزيع الأعباء بين المهن المختلفة.

تعد الضريبة المنتظمة التي تمس الشخص المالك للمحل أو الورشة، بغض النظر عن صنفها، ضريبة ثابتة تفرض بشكل دوري. وهذه الضريبة تشبه ما قرره الإدارة الفرنسية في

1- قدرت الباحثة مريم هوكستر أن كل واحد 1 بوجو يمثل ما مقداره خلال المرحلة الأولى من الاحتلال بـ 1.8 فرنك فرنسي، وعن طريق تلك العملية الحسابية يمكن للإدارة الاستعمارية تحديد قيمة الضرائب بدقة.

مدينة الجزائر بعد احتلالها، حيث اعتبرت أن الضريبة العملية المطبقة على أصحاب المهن (الحرف) بموجب القرار الصادر في 17 نوفمبر 1831 ليست سوى استمرار لنظام الضرائب الذي كان معمولاً به في العهد العثماني.

كما رأينا سابقاً، كان السقف السنوي للضرائب التي يتم تحصيلها من طرف شيخ البلد في مدينة الجزائر يحدد ليس للجباية فحسب، بل أيضاً للدفع المحول إلى الخزينة. ومن الواضح أن المجموع المحصل كان يتجاوز الضريبة المحولة فعلياً إلى الخزينة، إذ من غير المتوقع أن يعمل محصل الضرائب أو مساعده دون أجر¹. عادة ما كان يتم تحديد الأجر سنوياً، وأحياناً يبقى ثابتاً لعدة سنوات دون تغيير.

نظراً لتقلبات أسعار المواد الأولية وأسعار السوق للسلع على مدار السنة، سيكون من غير المنطقي أن يتحمل الفلاحون الخسائر الناتجة عن هذه التقلبات. وبناءً على ذلك، في نظام تحصيل الضرائب كما كان معمولاً به في مدينة الجزائر في العهد العثماني، لم يكن المجموع المحصل يتم توزيعه بشكل منتظم وثابت مسبقاً. بل كان يتم توزيعه من قبل الأمين وفقاً لاعتبارات الخاصة، وفي أغلب الأحيان، في وقت تحصيل الضريبة.

لكن يجب الإشارة إلى أن هذا لا يعني أن الأمين كان يتجاهل الفروق في العائدات بين المحلات أو الورشات المختلفة، بل كان يأخذ في اعتباره هذه الاختلافات عند توزيع الضريبة بين أعضاء الجماعة.

نصل هنا إلى الخلاصة المتعلقة بالضرائب الجماعية التي تمس جميع الحرف أو المهن، فالضرائب المؤجرة للأمناء ليست ضرائب شخصية تتحدد حسب الأصناف، مثل الضرائب المهنية، من هنا يُعتبر من الخطأ اعتبار المجموع الضريبي الذي تم الإشارة إليه سابقاً كمجموع متساو أو منتظم؛ فهو في الواقع مجرد أرقام تقريبية تعود ربما لفترة سابقة.

كذلك إذا قرأنا التقدير المثبت في هذه الدراسة في ضوء هذه النتيجة، سنلاحظ أن هناك تناقضاً ظاهرياً في النص، من جهة يُذكر أن شيخ البلد هو من يجمع الضرائب من

1- تذكر الباحثة عائشة غطاس بأن ما يقوم به شيخ البلد بعد عملية جباية الضرائب كل شهرين، يقوم في نفس الفترة باقتطاع أجره من تلك العملية الجبائية، وبالتالي يصعب هنا تحديد مبالغ الجباية بدقة.

الجماعات الحرفية، ومن جهة أخرى، يُشير إلى أن الأمناء هم من يجمعون الضرائب المفروضة على المهن الجماعية حسب نوعية الحرفة.

إذا اعتبرنا أن هناك سلطة مركزية وأخرى ثانوية، فإن النص يبدو غير واضح بما فيه الكفاية. ومع ذلك، في ضوء هذه النتيجة، فإن تحويل الأمور إلى لجنة متخصصة سيكون أكثر وضوحاً، إذ أن وجهة نظر السلطات كانت تتضمن حالتين: السلطة الحرة للأمناء والسلطة الخاصة بشيخ البلد للضريبة السنوية الجماعية.

الدراسات حول الجماعات أظهرت وجود اختلافات في نظام فرض الضرائب والتنظيمات في الدول المختلفة في منطقة المشرق العربي، الكتاب يتناولون مشاكل فرض الضرائب من زوايا مختلفة، مما يساهم في تقديم إجابات متنوعة عن الأسئلة المتعلقة بنظم الجباية في هذه المنطقة. ومع ذلك، يبدو أنه في معظم إيلات المشرق العربي وشمال إفريقيا، بما في ذلك الجزائر، كانت الجماعات في الفترات السابقة تسعى لإدخال إصلاحات جديدة على النظام الضريبي الجماعي، باستثناء بعض الولايات التي حافظت على صيغة الضريبة كما هي. عادة ما كان مسؤول الجماعة هو أيضاً محصل الضرائب، وكان يقوم بتوزيع أعباء الضريبة بين أعضاء جماعته. في مصر، يخضع الحرفيون لمسؤولين مختلفين مع تقسيم الأعباء بينهم، حيث يتولى بعض المسؤولين إدارة الضرائب المفروضة على الجماعات. ومع ذلك، أكد الباحثان¹ اللذان درسا هذا الموضوع أن أمناء الجماعات هم من يتولى عملية توزيع الضريبة إلى جانب تحصيلها.

وأشار الكاتبان إلى أن مسؤولية الأمناء تشمل احتجاز جزء من المبالغ المحصلة، إذ يتم تحويل جزء منها إلى المسؤولين الأساسيين مقابل التصريح لهم بممارسة وظائفهم.

3. عمليات تمويل السلطة بالمنتجات والخدمات: لم تقتصر الواجبات المفروضة على أصحاب الحرف في مدينة الجزائر على دفع الضرائب بأنواعها، بل تشمل أيضاً تزويد السلطة

1- تشير الباحثة هنا إلى شخصيتين هامتين كتبتا حول الموضوع: الأول هو راييموند A. Raymond صاحب دراسة " الحرفيون والتجار في القاهرة خلال القرن 18 م ، والذي نشره في دمشق سنة 1974 ، بالإضافة إلى الكاتب باير G.Baer صاحب دراسة حملت عنوان: " النقابات الحرفية في مصر خلال العصر الحديث " الذي نشره في القدس سنة 1964. أنظر

العثمانية بالمنتجات والخدمات التي لا يقدمها سواهم، ويتم ذلك من خلال مجموعة من القوانين والمراسيم التي تلزمهم بتلبية تلك الاحتياجات.

وتتعلق الكميات المعطاة من المواد الغذائية مثل الخبز، اللحم، الزيت، الزيتون، والشحم، حيث تقوم الإدارة العثمانية بتحديد كميات ضخمة نظرا لأنها موجهة بشكل أساسي للاستهلاك الغذائي، وبالتالي تلك المنتجات لم تكن تقتصر على الداي وحاشيته وقادة الجيش فحسب، بل كانت تشمل أيضا الإنكشارية المقيمين في سكنات المدينة، سواء أولئك البحارة¹ أو الفرق المتنقلة (المحلة).

الخبز والحلويات المخصصة للبايلك² يتم تحضيرها بطريقتين في مدينة الجزائر. يُطحن القمح بواسطة الطاحنين المزايين³ الذين يُلزمون بالطحن لحساب الإدارة بمعدل 6.5 صاع من القمح يوميا، وبنصف الثمن الذي يدفعه الخواص. أما طحانوا قسنطينة، فيلزمون بالطحن المجاني لكل كمية حبوب تطلبها الإدارة والسلطة العثمانية.

يتم الطهي وإعداد الحلويات في مدينة الجزائر عن طريق الجيجليين (الكواشين)⁴ مقابل الدفع، بينما في قسنطينة يتم تحضير الحلويات الخاصة بمؤونة الجيش مجانا من قبل الخبازين. كانت السلطة هنا تحدد الكميات التي يجب تزويدها من القمح بين الأمين وكمية الحلويات التي يجب تحضيرها في مدينة الجزائر، كما هو الحال في مدينة قسنطينة، حيث يتم تزويد الخبازين بالقمح من قبل السلطة.

1- كررت الكاتبة كثيرا مصطلح القرصنة وتم ربطه بكل نشاط بحري متعلق برياس البحر الجزائريين خلال المرحلة العثمانية، ولا غرابة في ذلك فالكاتبة لم تخلع أيديولوجية الاستعمار والنظرة الاستشراقية لكل ما هو جزائري خلال الحقبة العثمانية.

2 - ارتبط مصطلح البايلك بكل معنى له علاقة بالسلطة سواء كانت المركزية أو سلطة البايات في الأقاليم، أي أن للباي الحق في أن يتصرف فيها بإرادته. أنظر: عميرواي حميدة - قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث- دار الهدى - الجزائر- 2005 - ص 112.

3 - يذكر فونتيير دو بارادي أن بني ميزاب تواجدوا بمدينة الجزائر قبل مجيء الأتراك العثمانيين وكان مركزهم قوي بالمدينة وكان يشرف على جماعة بني ميزاب أمين ينتخب منهم، وهو يمثل السلطة العليا للجماعة على مستوى الأمن والقضاء، وقد احتكر المزايين العمل في الأفران، حيث سيطرت هذه الجماعة على هذا النشاط طيلة العهد العثماني وقد اختصوا كذلك في تصفية الزيتون، الجزارة، الحمامات، حيث تفرغت هذه الجماعة مطلع القرن 17م إلى عدة جماعات حرفية: الفرائين و الحمامية، كما أكلت لهم جميع حمامات مدينة الجزائر.

4 - كان الجيجليون يحضون بمعاملة جيدة و امتيازات كبيرة بسبب احتضانهم للأخوة عروج و خير الدين، و لهم الحق في حمل السلاح وكانوا أقدم المالكين من بين الوافدين. عائشة غطاس - المرجع السابق - ص 30.

يقوم الخوجة المكلف بجلب كمية من اللحوم إلى حاميات القصر، وحاميات القصبه كل أسبوع، بالإضافة إلى آغا دار سركاجي¹ والفتيان الأتراك يوميا. أما بالنسبة لتموين ثكنات الإنكشارية باللحوم، توجد ترجمتان مختلفتان في المصادر. وفقا للأولى، المزابيون هم المكلفون بالتموين المجاني باللحم المخصص للإنكشاريين المقيمين داخل ثكنات المدينة. أما في الترجمة الثانية، يُمنح للإنكشاريين الحق في شراء اللحم بأسعار منخفضة تصل إلى ثلث سعر السوق. وبخصوص اللحم المخصص للفرق أثناء التنقلات، يتم شراؤه من الجزائريين المزابيين، فسلطة البايك تزودهم بالمواشي، وهم بدورهم يزودون الإدارة باللحم.

والنظام العام ومختلف القوانين تلزم جماعة بني مزاب في المدن الأخرى بتموينها بالخبز واللحم المفروض على تلك الجماعة خاصة المدينة التي تتواجد بها الحامية، واللحم يمون به البايك من طرف الجزائريين المزابيين واليهود مقابل الدفع.

ويتم تموين الإدارة العثمانية بزيث الزيتون بواسطة المحتسب وأمين بائعي الزيت، وغالبا ما يكون أمين الأغواطين هو المعني بهذا التموين. هذا الأخير لا يتقاضى أي ثمن مقابل توفير الزيت، أما بالنسبة للخل المستخدم من قبل السلطة والفرق والبحارة، فيتم توفيره من قبل الأسرى المسيحيين الذين يستأجرون محلا لبيع الأشرطة. كما يُلزم حدادو المدينة بإرسال 25 مجرفة حديدية سنويا إلى السلطة المركزية بمدينة الجزائر. أما في قسنطينة، فإن الحدادين ملزمين بصنع جميع قطع الحديد اللازمة لإدارة البايك دون الحصول على أي مقابل أو تعويض.

بالنسبة للرصاص، يستلم أمين صانعي الرصاص المادة من السلطات، حيث يحصل الجنود على كمية متفق عليها من الرصاص بسعر مخفض عن ثمنه الأصلي. كما أن الرصاص ضروري لصانعي الفخار، الذين يستلمونه من الإدارة ويصنعون أدوات فخارية لصالح السلطة بثمن ثابت، مثل: الأوعية والأطباق والشمعدانات. أما حامية بسكرة، فلها الحق في استلام أدوات فخارية دون دفع، وإذا لم تكن بحاجة إليها، يمكنها طلب تعويض نقدي من الأمين.

1 - كانت خلال المرحلة العثمانية في الجزائر العديد من السجون والمراكز العقابية لكنه أهمها هو دار سركاجي المخصص للجيش، وكان يعاقب فيه الإنكشاريين المتمردين أو المخلون بالأمن العام. رقيق تلي - السجون في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني - المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطة، المجلد 08 - العدد 03 - الجزائر - 2022 - ص 89.

كانت تجارة الجلود¹ في مدينة الجزائر تقتصر على خوجة الجلد المسؤول عن المحل الخاصة بالصناعة الجلدية التابع للإدارة العثمانية، والذي يتمركز في منطقة باب عزون. وفرض على جميع الأفراد الذين يجلبون حيواناتهم إلى المدينة الحصول على رخصة من الخوجة وفقا لشروط الجماعة. يتم دباغة جلود الأبقار خارج المدينة، بينما تدبغ جلود الأغنام داخل المدينة. يقوم الخوجة بجمع الجلود، حيث تُدبغ حوالي 40 ألف جلد بقرة في المدينة، بالإضافة إلى جلود الجواميس والجمال التي تسلمها الإدارة، ويُصنع منها نعال الجنود والعبيد، كما يُصنع من صوف الخراف المدبوغ داخل المدينة الأغطية التي يوزعها الخوجة على الجنود، وتُخصص لكل جندي غطاء واحد على نفقته.

أما بالنسبة للماء، يتم تخصيص القرب لأمين طبّاخي الجيش. جماعة الدباغين في مدينة الجزائر ملزمة بدباغة جلود البايك المخصصة لصنع الموائد للفرق والمراكب، وكذلك صنع القرب الخاصة بجلب الماء للجيش، بمعدل قريتين لكل خمسة خيام. وفي المدن الأخرى، مثل بسكرة، يتعين على الدباغين تزويد الحامية بكمية متفق عليها من الصوف والجلد لكل ضابط وضابط صف. في حالة عدم وجود ضابط أو ضابط صف في الوحدة، يُلزم الدباغون بإعطاء حصته للوحدة. أما دباغو قسنطينة، فيقومون بتزويد قصر الباي والجيش بجميع القرب التي يحتاجونها دون مقابل.

في كل سنة، يقوم صانعو الحصاريات² بتزويد الثكنات العسكرية بجميع الحصاريات الضرورية لغرف وأروقة الثكنات خلال شهر رمضان، مقابل دفع إجمالي يشمل أحذية لسجناء البايك³، ومجموعات الجنود المتنقلة (فرق المحلة)، بالإضافة إلى العرب التابعين للجيش

1 - كانت الأحذية من بين أهم صناعات الجلود، و مما يلاحظ أن قسنطينة كانت أهم المدن لصناعة الجلود في العهد العثماني إذ كان يعمل بها أكثر من 15 بالمئة من اليد العاملة حيث أن 15 عاملا في المدايق البالغ عددها 33 مدبغة، و 210 عاملا في المشاغل لصنع السروج و 480 عاملا لصنع الأحذية. ناصر الدين سعيدوني- المهدي بوعبدلي- الجزائر في التاريخ (العهد العثماني)- المؤسسة الوطنية للكتاب- الجزائر- 1984 - ص 68- 69.

2- تطورت صناعة النسيج على أيدي الأندلسيين الذين توارثوا الأساليب الفنية لصنع الزرابي والأقمشة والشاشية والمخمل "القطيفة" أما صناعة المخمل والحرير فقد عرفت ازدهارا كبيرا في مدن الجزائر وشرشال وبرشك واستعملت في أول العهد العثماني. ناصر الدين سعيدوني - المهدي بوعبدلي - المرجع السابق - ص 69.

3- يذكر صالح عباد أن جماعة الخرازون هم من يقومون بصنع أحذية الرجال. صالح عباد - الجزائر خلال الحكم التركي 1514 - 1830 ط 1 - دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع - الجزائر - 2005 - ص 337.

الذين انضموا إليه، هؤلاء العرب كانوا أيضا يُزودون إجباريا لقاء أجر متواضع، وكان من المحتمل أن يكون بعضهم من الإسكافيين الجزائريين. في مقابل ثمن محدد، يقوم بائعو السروج (السراجين) بتوزيع السروج على السلطات وإيصال الأخبار إليها. أما في قسنطينة، فقد قام السراجون بتزويد جميع البرادع (البردعة) لبغال البايك مجانا. وفي مناطق أخرى في الوسط الشرقي، تم العثور على أمثلة لشركات حرفية متخصصة.

كانت الحراسة الليلية في شوارع التجار وأبواب المدينة موكلة للبسكرة المقيمين في الجزائر. فرضت هذه الحراسة عليهم كتعويض مقابل السماح لهم بالإقامة والعمل في المدينة دون أن تتحمل الإدارة العثمانية أي تكاليف. هذا النظام كان قائما، وقد وصفه لوجي دو تاسي بأنه نظام مليء بالحيوية، قائلا: "لا شيء مميز أو رائع في الطريقة التي تُحرس بها مدينة الجزائر دون أن تكلف السلطة شيئا، وكذلك من قبل البربر الذين يدفعون إتاوة سنوية للداي مقابل السماح لهم بالعمل"¹.

في جميع هذه الحالات، كان الأمناء يتولون تقسيم العمل أو المساهمة بين أعضاء جماعاتهم، وهم الذين كلفتهم الإدارة التركية بتنفيذ الأعمال أو تحصيل الضرائب. ففي ثمانينات القرن الثامن عشر، وبسبب الخوف من هجوم إسباني جديد، اتخذت الإيالة قرارا بتقوية حصون مدينة الجزائر. فطالبت السكان بحفر الخنادق ونقل الحجارة من المحجرة الواقعة بالقرب من المدينة. كما شارك الوجهاء في هذه الأعمال، وقُسم اليهود إلى فريقين، حيث أُجبر كل فريق على العمل ليوم واحد.

خلال اجتياح الجراد في عام 1815، فُرض على اليهود حماية حدائق الباشا، واستمر العمل على مدار الساعة بسبب بقاء الجراد لفترة طويلة في ضواحي المدينة. وفي عام 1814، عندما كانت الإيالة تستعد لصعد الهجوم الإنجليزي، أُجبر اليهود على نقل الذخائر إلى مواقع المدافع ومراكز المدفعيين في المدينة.

أما أحمد باي، آخر بايات قسنطينة، الذي عُيّن في هذا المنصب في عام 1826، فقد بنى قصره من خلال فرضه على اليهود تزويده بمواد البناء مجانا، ودون تحديد مدة زمنية معينة.

كما استنفذ التجار والبنّاؤون لقاء أجر أسبوعي متواضع، وبني العديد منهم المنازل في الجزائر دون أن يُدفع للبنّائين حتى أجرا رمزيا.

تلك المساهمات الاستثنائية التي فُرضت على سكان الجزائر كانت مقسمة كما يلي: اليهود يدفعون ربع المبلغ، بينما باقي الفئات دفعت ما قيمته ثلاثة أرباع المبلغ الكلي. خلال عملية تتابع قصف الجزائر من قبل "دوكويسن"¹ و"لويس التاسع"، الذي فرض على الجزائر دفع إتاوة، تم تقسيم المبلغ بين جميع الشركات. كُلف الأمناء بتحصيل الضرائب وتسليم الأموال إلى الخزينة، بالإضافة إلى المساهمات المفروضة على سكان المدن. فرض كل من الداوي والبايات على الأغنياء، وخاصة اليهود، دفع مساهمات مالية لتلبية احتياجات ومتطلبات الجيش والإدارة العثمانية في الجزائر.

الخلاصة: من خلال ماسبق ذكره خلصت الباحثة مريام هوكستر إلى العديد من النتائج، لعل أهمها:

إن عملية تمويل السلطة العثمانية في الجزائر بالسلع والخدمات كان أشبه بالضرائب المباشرة، حيث أنها كانت مفروضة على الحرفيين والمجتمعات الحرفية. في كلتا الحالتين، كان الأمناء يعملون كوسطاء بين السلطات والجماعات، كما كان رئيس كل جماعة مسؤولاً عن جمع الضرائب والتمويل المفروض على جماعته. وعندما كانت الإدارة تزود المواد الأولية اللازمة للعمل، كانت تُسلم إلى الأمناء الذين يتأكدون من مطابقة الكميات المدفوعة مع الأعمال المنجزة.

بالنسبة للمساهمات الاستثنائية، كان الحرفيون ملزمين بتزويد السلطات بالسلع والخدمات، بعضها كان مجانيا مثل أعمال أصحاب المطاحن، الخبازين، الحدادين، بائعي السروج، وصانعي الصابون والدباغين في قسنطينة. أما بالنسبة للأعمال المدفوعة، مثل الطحّانين والجزارين، فقد كانت الأجور منخفضة مقارنة بأسعار السوق. وكانت السلطات تحدد الأسعار التي غالبا ما كانت أقل من الأسعار المعتادة.

1- أبراهام دوكويسن Abraham Duquesne: أميرال بحري فرنسي كلفه الملك الفرنسي لويس الرابع عشر لمحاولة احتلال مدينة الجزائر سنة 1681، لكنها باءت بالفشل.

بعض هذه المساهمات كانت تُعتبر ضرائب طبيعية، في حين أن المساهمات الاستثنائية كانت تُعد مصدرا مهما للإيرادات، ولا سيما الضرائب العقارية والجمارك، بالإضافة إلى المبالغ المدفوعة من دول أخرى. وفقا للمصادر، كانت الضرائب المدفوعة من قبل الحرفيين تمثل فقط 2.3% من عائدات الإيالة، بينما كانت الجزية المدفوعة من اليهود تشكل أكثر من 55%. خلاصة القول، إن أهمية السكان المنتجين في الاقتصاد المحلي لا تكمن فقط في الضرائب المدفوعة، بل في دورهم الرئيسي في توفير السلع والخدمات الضرورية للسلطات، مما يشكل مصدر إيرادات رئيسي للإيالة.

الخاتمة: من خلال هذه الدراسة المترجمة خلصنا إلى العديد من النتائج، والتي جاءت على الشكل الآتي:

- اهتمام الباحثة مريام هوكستر بالجوانب الاقتصادية والتركيبية الاجتماعية المتنوعة في مدينتي الجزائر وقسنطينة، وبالتالي قامت ببناء تصور حول أسس العلاقة بين السلطة العثمانية ومختلف النشاطات الحرفية في المدينتين.
- اعتماد الباحثة الفرنسية على مصادر متنوعة لتأسيس هذه الدراسة، انطلاقا من المادة المصدرية المتوفرة على غرار وثائق القناصل الفرنسيين والسجلات الرسمية للإدارة العثمانية في الجزائر المتمثلة في دفتر التشريفات، فضلا عن المراسلات الخاصة بالقادة العسكريين مع سلطة باريس، والمؤرخة في مرحلة بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر.
- إهمال الباحثة الفرنسية أثناء دراستها لموضوع يخص الجزائر العثمانية، للاستوغرافيا الجزائرية المتمثلة في المصادر المحلية، على غرار مخطوط قانون أسواق مدينة الجزائر لابن الشويهد، حيث أن عائلته شغلت منصب أمين الجماعات الحرفية في مدينة الجزائر، كما أهملت الكاتبة مختلف الرحلات المغاربية، والتي كانت تحتوي دون شك معلومات هامة حول موضوع الدراسة، فرحلة العياشي المسماة ماء الموائد خير دليل على ذلك.
- تنوع النسيج الاجتماعي لمدينتي الجزائر وقسنطينة خلال المرحلة العثمانية، من خلال جماعة البلدية والبرانية والطوائف الدينية الأخرى على غرار اليهود.
- التحديد الدقيق لدور كل فئة اجتماعية وطائفة دينية في الهيكلة الاقتصادية لمدينتي الجزائر وقسنطينة.

- تنوع الضرائب الخاصة بالجماعات الحرفية في الجزائر خلال العهد العثماني، والتي لم تكن ثابتة وشاملة لكل للفئات، بحيث أخذت عمليات الجباية مرونة واضحة ولاعتبارات عديدة، وعلى حسب خصوصية الجماعة والنشاط الحرفي.

- إبراز سلطة شيخ البلد ودور أمين كل جماعة في حركية النشاطات الحرفية في مدينة الجزائر، وبالتالي تمكنا من معرفة طبيعة العلاقة بين الإدارة والجماعات الحرفية.

- لم تقتصر الإدارة العثمانية على فرض الضرائب فقط على الجماعات الحرفية، بل امتدت سلطتها حتى على فرض تمويل مختلف نشاطات وتحركات الإدارة سواء على المستوى السياسي كسلطة الباي مثلا، أو على المستوى العسكري مثل: فرق المحلية (المشاة) والثكنات العسكرية الخاصة بالجيش الإنكشاري في مدن الجزائر وقسنطينة.

- قيام الإدارة العثمانية بتقسيم مختلف عمليات التمويل على حسب كل مهنة حرفية، فضلا عن اشراك تلك الطوائف الحرفية والدينية في عمليات الدفاع عن المدينة، مثلما حدث أثناء الحملة الإنجليزية التي قادها اللورد اكسماوث سنة 1816م.

- ستكون هذه الدراسة المتعلقة بعلاقة الإدارة العثمانية بمختلف النشاطات الحرفية في الجزائر الحديثة بكل تأكيد فاتحة لبحوث أخرى متعلقة بالمدن الجزائرية الأخرى، على غرار تلمسان ومدينة وهران وبسكرة في الجنوب، لإمالة اللثام وإزاحة الغبار عن علاقة السلطة العثمانية بمختلف النشاطات التجارية والحرفية في تلك المدن.

قائمة المصادر والمراجع:

1- المصادر:

1- ابن الشوهيد بن محمد بن عبد الله- مخطوط قانون أسواق مدينة الجزائر 1695- 1705- تحقيق وتقديم ناصر الدين سعيدوني- دار الغرب الإسلامي- بيروت- 2006.

2- المراجع:

2-1 الكتب:

(1) - هلايلي حنفي-أوراق من تاريخ الجزائر في العهد العثماني-ط1 - دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع - الجزائر - 2008.

(2) - مروش لمنور - دراسات عن الجزائر في العهد العثماني - ج1 - دار القصبة - الجزائر - 2009.

(3) - سعيدوني ناصر الدين- بوعبدلي المهدي- الجزائر في التاريخ (العهد العثماني)- المؤسسة الوطنية للكتاب- الجزائر- 1984.

- (4) - عميراوي أحميده - قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث- دار الهدى - الجزائر- 2005.
- (5) - عباد صالح- الجزائر خلال الحكم التركي 1514 – 1830 - ط1 - دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع - الجزائر – 2005.
- (6) - غطاس عائشة - الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700 – 1830 - ط1 - المكتبة الوطنية الجزائرية – الجزائر – 2007.
- 2- الأطروحات:
- (1) - دلباز محمد- الحياة السياسية والعسكرية والاقتصادية في الجزائر أواخر العهد العثماني على ضوء دفتر التشريعات- أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث- جامعة جيلالي اليابس- سيدي بلعباس- الجزائر- 2015.
- 2- 3 المقالات:
- باللغة العربية:
- (1) - تلي رفيق- السجون في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني – المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطة ، المجلد 08- العدد 03 – الجزائر – 2022.
- (2) - جيلالي وردة زروقي وبلعربي خالد- جوانب من الحياة الاجتماعية لمدينة الجزائر في كتابات القناصل الفرنسيين خلال القرن الـ 18 م – المجلة التاريخية الجزائرية - المجلد 07 – العدد 01- الجزائر- 2023.
- (3) - زاهر فارس- تنوع الضرائب وتنظيماتها في عهد الدولة العثمانية وتأثيراتها الاقتصادية - مجلة الحضارة الإسلامية – المجلد 20 – العدد 01 – الجزائر – 2019.
- باللغة الفرنسية:
- 1)- Hoexter Miriam - Taxation des corporations professionnelles d'Alger à l'époque turque, Revue Des mondes et Méditerranée – 1983.